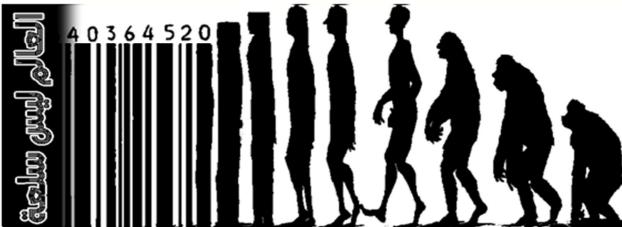


# عطاك المغرب

## ـ صمودـ

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام



### الأزمة الإيكولوجية

- الأزمة الإيكولوجية : تنبؤات بآثار كارثية على فقراء المغرب خاصة الفلاحين عبر تراجع الموارد المائية و فرص اغتناء جديدة للحكام بدعوى حماية البيئة.
- البنك الدولي و خرافية التنمية المستدامة بينها الدين الإيكولوجي : من يدين لمن ؟

الفهم من أجل المواجهة

العدد 4

attac maroc  
attac maroc

attac maroc

يُخلد العالم اليوم العالمي للبيئة، الذي يصادف 5 يونيو من كل عام، في ظل أزمة مرتبطة بنمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي المفروض اليوم على سكان العالم وتحكم الشركات المتعددة الجنسيات المتعمامي بكل مناحي الحياة (الماء، الهواء، النبات، الإعلام، الصحة، التعليم،...) وجعلها مجالاً لتحقيق الأرباح ، و تتفاقم الانعكاسات الكارثية على كوكب الأرض الذي تؤكد معظم التقارير على تدهور خطير مرتقب للوضع البيئي في السنوات المائة المقبلة، في حال لم يقع تغير جذري لنمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي السائد في عالمنا اليوم.

في المغرب، ما فتئ الخطاب الرسمي يتحدث بتفاق مفتوح عن الدافع عن البيئة والمخططات الخضراء، لكن السياسات المنتهجة التي تسوق لتسويق مربحة للرأسمال ، لا تهمها صحة المواطنين وبيئتهم السليمة. فالسياسات الفلاحية المتبعية بالمغرب مبنية على الإنتاج الكثيف ذي المردودية القصوى و المبني على استخدام طائش للبترول الملوث والمبيدات والأسمدة التي تدمر الأرض والفرشة المائية و الحياة البرية، وعلى الزراعة الوحيدة التي تقضي على التنوع البيئي، وعلى استنزاف هائل للثروات المائية. بينما تتجه السياسات الصناعية المتبعة ، و المركزة على تقديم كل التسهيلات للرأسمال وعلى منح الأرض والثروات المائية للرأسماليين الكبار أجانب ومحليين، وفتح البلد بالكامل في وجه مشاريع الرأس المال الملوثة ، و في هذه الأجواء لا يغدو الحديث عن البيئة إلا لعوا قد يعيق الاستثمار الأجنبي الذي يعتبرونه قاطرة التنمية و المنفذ من التخلف. وينتصب استنزاف ثروات البحر، من خلال أسطول تحكم فيه أقليية رأسمالية و من قبل الأساطيل الخارجية ، مثلا صارخا لسياسات الرأسمالية المدمرة للبيئة ببلدنا . كما تمثل السياسات الطافية التي يتم تبنيها بالبلد ، فضيحة بيئية بكل المقاييس ، ففي الوقت الذي يتوجه فيه العالم للحد من استخدام الفحم الحجري و الطاقة المتجردة، التي باتت تشكل خطورة تامة على كوكبنا الأرض و على حياة المواطنين، قرر المكتب الوطني للكهرباء في المغرب اعتماد محطة حرارية تعمل بالفحم الحجري في مدينة أسفى، إضافة لنهج الدولة طريق استخراج غاز الشيسست باعتماد طريقة التكسير الهيدروليكي ، التي تسبب تلوينا شديداً بسبب اعتمادها على مواد كيماوية بالغة الضرر. وسينتهي عن هذه الخيارات المزيد من التلوث و انتشار الأمراض و تدمير المحيط الایكولوجي.

**أطاك المغرب ، في مواجهة العولمة الليبرالية**  
**عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث**  
المقر المركزي: رقم 140، زنقة القاضي البربرى، حي  
العكاوى، الرباط. المغرب  
attacmaroc@gmail.com  
الموقع الالكتروني attacmaroc.org

إننا في اطاك المغرب نعتبر أن الطابع الإنتاجي المفترط المهيمن على الأنشطة الإنتاجية، و الذي يجد أسبابه العميقية في الخيارات الليبرالية المطبقة بالمغرب ، التي هدفها الأول و الأخير توفير شروط نهب ثروات البلد، كما باقي بلدان العالم الثالث، هو المسؤول عن التدهور الآني والمستقبللي للبيئة .

إن أطاك المغرب ، كمنظمة مناهضة للعلمة الرأسمالية ، تدعى كافة المدافعين عن البيئة من أجل التخلص من وهم حماية البيئة عن طريق ميكانيزمات السوق وما يسمى بالرأسمالية الخضراء وضم صوتهم لصوتنا للانحراف في الحركة العالمية من أجل عدالة مناخية ومن أجل بدائل حقيقة للأزمة الإيكولوجية، للنضال من أجل تقدمية معناها الاجتماعي-إيكولوجي ومن بينها:

- ضريبة تصاعدية على الملوثين الكبار تكون بحجم الآثار الناجمة عن أنشطتهم الصناعية.
  - إعادة تملك السكان لمواردهم الطبيعية ومشاركتهم الفعلية في تدبيرها عوض رهنها بمصالح الشركات الكبرى (حالات تفويت عيون بنصميم، الشاون، عين السلطان، عين سايس...)
  - اعتماد وتشجيع المعاملات الاقتصادية المحلية و تقرير أماكن الإنتاج وأماكن الاستهلاك وهو ما يتعارض كلبا مع النظام الليبرالي الحالي وبدأ التبادل "الحر ونظيرية المنافع المقارنة - Avantages comparatifs
  - رفض الإنتاجية Productivisme ونقل المعايير الكمية إلى معايير نوعية تنطوي على إعادة النظر في طبيعة وأهداف الإنتاج والنشاط الاقتصادي بشكل عام و تشجيع الأنشطة البشرية الخلاقة والمنتجة الأساسية: مثل بناء المساكن، والصحة والتعليم للأطفال والكبار والفنون... إلخ.
  - تغيرات عميقية وجذرية في نظم الطاقة الحالية بالترابع التدريجي في أفق التخلص تماما عن الطاقات المتحجرة (مشروع المحطة الحرارية في آسفي نموذجاً) والتي تشكل اليوم أكثر من 90 في المائة لصالح الطاقات المتعددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية مع ضمان سيادة وطنية وشعبية حقيقية على هذا النوع من الطاقة لجعله في خدمة المواطنين
  - تغيرات جذرية في نظم التنقل والترابع التدريجي عن الأشكال الخصوصية للنقل وتشجيع وتطوير أدوات النقل العمومية.
  - مطالبة الدول المستعمرة بديونها التاريخية و الإيكولوجية اتجاهها من أجل فرض تحويل مجاني و شامل للتكنولوجية و كذا إلغاء ديوننا اتجاههم .
- الرباط في 05 يونيو 2014

و تصطدم محاولات تقييم هذه الديون الإيكولوجية بمجموعة من العوائق منها على الخصوص العائق الزمني: ابتداء من أي تاريخ يجب أن نبدأ بتقييم هذا الدين ؟ و كذلك العائق الأخلاقي بحيث أن تقييم الديون الإيكولوجية يحمل في طياته تناقضات أخلاقية يمكن في تحويل المجالات الحيوية إلى سلعة و هو ما يتناقض مع مبادئ معظم المنظمات التي تحمل شعار الدين الإيكولوجي حيث أنها تناضل من بين ما تناضل ضده، ضد تسليع الطبيعة و كل أشكال الحياة.

## مرجواه

<sup>ii</sup> انظر مثلا تقرير وزارة المالية حول المديونية المتوفر على موقع الوزارة على الانترنت

<sup>iii</sup> "تغير المناخ 2007" التقرير التجميعي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

<sup>iv</sup> إنفصالا شركات البترول تقدر أرباحها الصافية بـ 1500 مليار يورو في السنة

<sup>v</sup> اتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان.

<sup>vi</sup> تصريح خلال 1992- UNCED RIO

<sup>vii</sup> للمزيد من المعلومات حول تأثيرات التغيرات المناخية على هذه المنطقة : "Water resources and climate change in MENA region" م. جواد - دجنبر 2009 على الرابط التالي :

<http://www.cadtm.org/Water-resources-and-climate-change.5080>

<sup>viii</sup>Living Planet Report 2010 : WWF للزبد من المعلومات حول هذا المفهوم، انظر التقرير الأخير لمنظمة Ecosystem services Report و الذي يعرف في مقدمته ما يسميه الخدمات الإيكولوجية النظامية نحن نفضل تعريف الوظائف الإيكولوجية النظامية بدلا من الخدمات و ذلك للتاكيد على أهميتها الوظيفية بالنسبة لحياة الإنسان بغض النظر عن أهميتها الاقتصادية و المبدلاتية.

الشعوب بالإضافة إلى تأثيرات على توازن المجالات الحيوية عبر تأثير هذه الزراعات على التنوع البيولوجي لتلك المناطق.

### القرصنة البيولوجية

القرصنة البيولوجية: هي تملك الشركات المتعددة الجنسيات عبر ما يسمى ببراءات الاختراع لمعارف وطرق استخدام البذور والبيئات الطبيعية، هذه المعارف موروثة ومتناقلة بين الأجيال تم السيطرة عليها من طرف الصناعة الزراعية الحديثة والمختبرات في البلدان الصناعية مجاناً أو مقابل أثمان زهيدة في حين أن هذه الشركات تذر أرباحاً خيالية عن طريق إيرادات حقوق الملكية الفكرية.

### نقل النفايات الخطرة

بالاستفادة من انعدام أو ضعف المعايير البيئية والاجتماعية في معظم الدول الفقيرة، تقوم الشركات الكبرى بتخزين نفاياتها الأشد خطورة بهذه الدول الفقيرة.

### أهمية مفهوم الديون الإيكولوجية

رغم صعوبة التقييم الدقيق لهذا النوع من الديون نظراً للكوارث الإنسانية والبيئية التي تسبب فيها شركات وحكومات دول الشمال بالنسبة لشعوب الدول الفقيرة فإن أهمية المطالبة بهذه الديون تكمن في الاعتراف الواضح والمادي لمسؤولية دول المركز التاريخية في التغيرات المناخية الشاملة التي يعرفها العالم اليوم إضافة إلى تحمل هذه الدول و الشركات الكبرى تكاليف ما يسمى بالوظائف الإيكولوجية النظامية<sup>vii</sup> Fonctions Écosystémiques و كذلك تمويل آليات التخفيف والتكيف مع هذه التغيرات المناخية خاصة في الدول الفقيرة. إضافة إلى ضرورة وقف الاستنزاف المتواصل للثروات الطبيعية بالدول الفقيرة.

تشكل هذه الديون كذلك حجة إضافية من أجل تبيان لامشروعية ديون الدول الفقيرة المالية نظراً لهزالتها بالمقارنة مع الديون الإيكولوجية. كما أن دوامة المديونية التي تحيط بها هذه الدول منذ سنوات أجبرتها على احتضان مشاريع ضخمة تستفيد منها أساساً الشركات الكبرى، مشاريع كان لها وقع سلبي على الوضع البيئي والاجتماعي لهذه الدول. و هنا أعطي مثال سياسة السدود الكبرى التي تم انتهاجها في المغرب وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية في حين أن فائدتها تبقى ضعيفة اليوم في غياب البنيات التحتية المائية الضرورية.

## الأزمة الإيكولوجية :

### تبؤات بأثار كارثية على فقراء المغرب خاصة ال فلاحين عبر تراجع الموارد المائية و فرص اغتناء جديدة للحكام بدعوى حماية البيئة

يقع المغرب في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط والتي تعد من أكثر المناطق تضرراً من تبعات التغيرات المناخية التي يشهدها العالم (أنظر مثلاً تقرير مجموعة الخبراء العالميين IPCC حول المناخ لـ 2007). سبب هذه التغيرات النوعية على مستوى النظم المناخية لكوكبنا هي الغازات الدفيئة GHG التي تبعث من المصانع وسائل النقل خاصة في الدول المتقدمة والاستعمال المتزايد للوقود الأحفوري (الفحم، الغاز الطبيعي، البترول). كما أن سكان هذه المنطقة يعدون الأقل استعداداً للتكييف مع تبعات هذه التغيرات والتي شهد المغرب في السنوات الأخيرة عدداً كبيراً من تمظهراتها من خلال تراجع كبير في التساقطات المطرية حوالي الثلث منذ سنوات السبعينيات و تواتر سنوات الجفاف.

إضافة إلى تسجيل عدد من الكوارث الطبيعية أو ما يصطلح عليه بالظواهر المتطرفة أو الحادة كالفيضانات. وتبقى الفلاحة والموارد المائية هي الأكثر تأثراً من هذه التغيرات المناخية ببلادنا. للأسف وفي غياب تغير جذري لنمط الانتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي السائد في عالمنا اليوم تؤكد معظم التقارير على تدهور خطير مرتقب لحالة كوكب الأرض في السنوات المائة المقبلة، وهناك مجموعة من الإنتاجات الفكرية والأفلام التي توضح ذلك.

بالنسبة لحالة المغرب تؤكد الدراسة الأخيرة التي أنجزت في إطار ما يدعى "المغرب الأخضر" حول تأثيرات التغيرات المناخية على المغرب وذلك باعتماد نموذج MAGICC/SCENGEN أنه من المنتظر وفي أفق 2020:

- ارتفاع مستوى البحر ما بين 2.6 و 15.6 سنتيمتراً نظراً للأثار المجتمعية للتندم الحراري وذوبان القطب في عام 2020
- ارتفاع درجة الحرارة ما بين 0.7 و 1 درجة سنة 2020 وما بين 3 و 5 سنة 2080
- تراجع كبير في نسبة التساقطات خاصة في المناطق الشمالية تصل إلى 7 في المائة في أفق سنة 2020، 20 في المائة في 2040 و 40 في المائة سنة 2080.
- تراجع مردودية المحاصيل إلى 50 في المائة في سنوات الجفاف.

- تراجع الأنشطة الزراعية بالقرب من السواحل نظرا لارتفاع ملوحة التربة والفرشات المائية.
- انتقال المناطق الفاحلة نحو شمال البلاد.
- رغم ضخامة التحديات وخطورتها استنادا حتى إلى التقارير الرسمية يواصل الحكام استيراد حلول الليبرالية أثبتت فشلها من خلال تقديم مقترنات مشاريع تنمية نظيفة MDP في إطار سوق الكاربون التي تم خلقها كما ثم خلق صندوق محلي للكاربون من تمويل إيرادات ومعاشات العمال والمستخدمين من خلال صندوق الإيداع والتنيب والذي سيتكلف بتمويل هذه المشاريع التي تستحوذ شركة "أونا" من خلال ذرعها الأخضر "ناريفا" على حصة الأسد فيها.
- إننا في أطاك المغرب ندعو كافة الأكاديميين النزهاء والمدافعين عن البيئة من أجل التخلص من وهم حماية البيئة عن طريق ميكانيزمات السوق وما يسمى بالرأسمالية الخضراء وضم صوتهم لصوتنا للانخراط في الحركة العالمية من أجل عدالة مناخية ومن أجل بدائل حقيقة للأزمة الإيكولوجية، بدائل تقدمية بمعناها الاجتماعي-الإيكولوجي ومن بينها:
- إلغاء الديون المالية للدول الفقيرة بإشعار ورقة الدين الإيكولوجي الذي تفوق قيمته بكثير قيمة الديون المالية الحالية للدول الفقيرة.
- تغيرات جذرية في نظم التنقل والتراجع التدريجي عن الأشكال الخصوصية للنقل وتشجيع و تطوير أدوات النقل العمومية. مثال تطوير شبكة السكك الحديدية التي لم توسيع منذ زمن بعيد في المغرب في حين أن معظم الاستثمارات الأخيرة تهم الطرق السيارة.
- إعادة تملك الشعوب لمواردها الطبيعية واستعادة سيادتها الغذائية المرهونة اليوم بمصالح الشركات المتعددة الجنسية (حالات تفويت عيون بنصميم، الشاون، السلطات، عين سايس...).
- رفض الإنتحاجية ونقل المعايير الكمية إلى معايير نوعية تتطوّي على إعادة النظر في طبيعة وأهداف الإنتاج والنشاط الاقتصادي بشكل عام و تشجيع الأنشطة البشرية الخلاقة والمنتجة الأساسية: مثل بناء المساكن، والصحة والتعليم للأطفال والكبار والفنون.
- تغيرات عميقه وجذرية في نظم الطاقة الحالية بالتراجع التدريجي في أفق التخلّي تماماً عن الطاقات المتحجرة والتي تشكل اليوم أكثر من 90 في المائة لصالح الطاقات المتتجدد على رأسها الطاقة الشمسية.
- اعتماد و تشجيع المعاملات الاقتصادية المحلية و لتقرير ما بين أماكن الإنتاج وأماكن الاستهلاك وهو ما يتعارض كلياً مع النظام الليبرالي الحالي ومبدأ التبادل "الحر" ونظرية المنافع المقارنة - Avantages comparatifs

السلبية للتغيرات المناخية الناتجة أساساً عن الأنشطة الصناعية للشركات الكبرى في الشمال.  
كما يمكن تمييز خمسة أنواع من الديون الإيكولوجية :

### **دين الكربون**

هي الديون المترافقمة للدول الغنية و الشركات الكبرى اتجاه شعوب الدول الفقيرة بسبب مسؤوليتها المباشرة في تلوث الهواء بسبب انبعاثات الغازات من مصانعها، مع ما يتربّب من تدهور لطبقة الأوزون ، وزيادة ظاهرة الاحتباس الحراري. في حين نجد أن شعوب الدول الفقيرة هي الأكثر تضرراً بهذه الظاهرة والأقل قدرة على التكيف معها رغم أنها تساهمن بشكل ضعيف جداً في تلك الانبعاثات. تأخذ كمثال منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENA التي تضم حوالي 6 في المائة من سكان العالم و التي من المنتظر أن تكون من بين المناطق الأشد تأثراً بظاهرة الاحتباس الحراري خاصة فيها يخص تراجع مواردها المائية القليلة أصلاً و بالتالي تراجع المساحات المزروعة. لا تتعدى نسبة مساهمة هذه المنطقة في انبعاث الغازات الدفيئة 4.5% في المائة ، 84 في المائة منها مرتبطة بالصناعات البترولية.

### **المسؤوليات البيئية التاريخية**

هي الديون المستحقة لاستغلال الموارد الطبيعية بالجنوب: النفط والمعادن والغابات والموارد البحرية والوراثية ، الخ. من قبل الدول و الشركات الكبرى في الشمال منذ فترات الاستعمار المباشر (، هذا الاستنزاف ساهم في إعاقة إمكانية تطور هذه البلدان و خلف أضرار بيئية لا رجعة فيها و عواقب وخيمة على الصحة العامة والنظام البيئي مقابل أثمان زهيدة لم تأخذ بعين الاعتبار التكلفة البيئية.

### **الدين الغذائي**

هي مجموع الديون المستحقة نتيجة التغيرات الجذرية في الميدان الزراعي التي فرضت على الدول الفقيرة في الجنوب من أجل تلبية الحاجيات الاستهلاكية المبالغ فيها في الشمال. بحكم تحكم الشركات الكبرى في الأسواق العالمية وفرض وصفات المؤسسات المالية العالمية و على رأسها البنك العالمي و صندوق النقد الدولي تم التخلّي التدريجي عن الفلاحات المعيشية (قمح، ذرة، قطاني...) و تعويضها بفلحات تصديرية (القهوة، البواكر، monocultures الصويا، كاكاو...) عبر مساحات شاسعة من الفلاحات الأحادية (القهوة، البواكر، و هو ما نتج عنه أضرار وخيمة اجتماعية واقتصادية بضرب السيادة الغذائية لهذه

2.0 هكتار	أمريكا اللاتينية والカリبي
1.8 هكتار	البصمة المتوفرة
1.3 هكتار	آسيا
1.1 هكتار	إفريقيا

Living Planet Report 2006 - chiffres en hectares globaux par personne pour 2003

### الدين الإيكولوجي

ظهر هذا المفهوم لأول مرة منذ حوالي 20 سنة بالجنوب حيث قام معهد الإيكولوجيا السياسية في شيلي في سنة 1990 بالربط بين سلطان الجلد و اتساع ثقب الأوزون حيث طالب المعهد بمتابعة الدول الغنية المسئولة عن نتاج مركبات الكربون الكلورية فلورية CFC . في سنة 1992 و خلال القمة العالمية حول المناخ و التنمية التي أقيمت بريو دي جانيرو أعلنت مجموعة من المنظمات الغير الحكومية : "أن هناك ديونا إيكولوجية للشمال على المستوى الكوكبي، ناتجة أساسا على العلاقات الاقتصادية المرتكزة على الاستغلال المفرط و الأعمى للموارد الطبيعية و تأثيره الإيكولوجي بما في ذلك التدمير الشامل للبيئة و التي يتحمل الشمال أساسا مسؤوليتها"<sup>٧</sup>

و قد لعبت منظمة Action ecologia الإيكولوجية دورا هاما في التعريف بهذا المفهوم على المستوى الدولي و هو ما يشكل خصوصية هذا المفهوم الذي ولد بمنطق (من الأسفل إلى الأعلى : Bottom-up ) أي أنه انطلق من منظمة غير حكومية في الجنوب ليتم بعد ذلك تبنيه من طرف المختصين بخلاف المفاهيم الأخرى التي عادة ما يتم التنтир لها أولا من طرف المختصين ثم تبنيها من طرف الجمعيات كمفهوم البصمة الإيكولوجية.

تم تبني هذا المفهوم بعد ذلك من طرف بعض المنظمات بالشمال و الجنوب (أصدقاء الأرض، جيبيلي 2000، لجنة إلغاء ديون العالم الثالث) و ظهرت مجموعة من الكتابات و الإصدارات حول الموضوع من بينها : "الشرايين المفتوحة لأمريكا اللاتينية" لبوريلو - كولومبيا عام 1994 و "الديون الإيكولوجية - من؟ يدين من؟" من إصدار لجنة إلغاء ديون العلم الثالث بفرنسا عام 2003. و يمكن تعريف الدين الإيكولوجي بمجموع الديون المتراكمة على دول الشمال الصناعية اتجاه شعوب الدول الفقيرة في الجنوب منذ الفترة الاستعمارية بسبب نهب الموارد الطبيعية، وتدمير النظم البيئية بهذه الدول بالإضافة إلى الآثار

تصريح تصاعدي على انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل يحد منها بحسب مهمة لا تقل على 50% في أفق 2050... على الصعيد العالمي!  
خلق منظمة عالمية للبيئة تكون تابعة للأمم المتحدة تتكلف بتطبيق وتحميم هذه الضرائب وتوظيفها في تشجيع البحث العلمي في الطاقات المتجددة وتكيف اقتصadiات البلدان الفقيرة والتغيرات المناخية الحتمية.

إننا إزاء أزمة عالمية شاملة، والحلول لن تكون إلا شاملة بداعيا بوقف مسلسل الخوخصة، مراقبة حركة رؤوس الأموال، تأمين الشركات والمقابلات المفلسة بدل تقديم الدعم لها، التفكير في خلق منظمة في شكل اتحاد شركات (كارتيل) ما بين الدول الثالثية المصدرة للمواد الأولية من أجل الحفاظ على استقرار الأثمان، الدفع باتجاه دول الجنوب نحو إعلان انسحابها من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وخلق هيكلة مؤسساتية مالية جديدة، أو دعم مشروع بنك الجنوب لتمويل المشاريع العمومية والاستجابة للحقوق الأساسية للمواطنين... كما على دول العالم الثالث أن تعمل على تقوية الاندماج جنوب - جنوب للخروج من التبعية للسوق العالمية وتقوية تنمية مندمجة هدفها الاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين. وذلك لن يتأتى إلا في حالة القطيعة التامة مع الرأسمالية ومع الخيارات الليبرالية التي أبانت الأزمة الحالية عن فشلها وعن فشل أطروحة اقتصاد السوق التي لم تؤدي إلا إلى إغواء الأغنياء وتفقير الفقراء، وبالدور الفاعل الذي يجب أن تلعبه الحركات الاجتماعية وعموم الشعب.

# البنك الدولي وحرافة التنمية المستدامة بيئيا

الأزمة البيئية تهدد الحياة على كوكب الأرض. تعمل منظمات الرأس المال العالمي على تغطية مسؤولية نمط الإنتاج الرأسمالي في تدمير أسس الحياة المادية وتهديد الأرض بالفناء. وفي حين تطالب ملتقيات الشعوب ومنظمات النضال ضد تدمير البيئة، يعمل ممثلو الرأس المال وأيديولوجيه الليبراليون على ابتداع مقتراحات لا تحد من جشع الرأس المال وفي نفس الوقت طلائه بصاغة خضراء تساهم في المزيد من تدويخ ضحاياه.

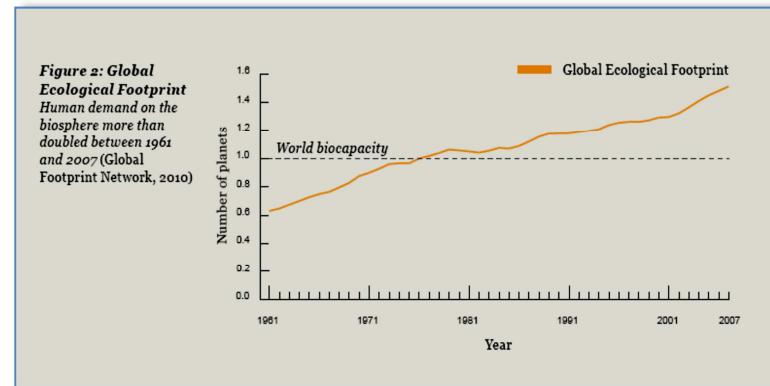
## البنك الدولي ولعبة المعطيات

لتبرير مقتراحاته يستعمل البنك الدولي الحقائق المرعبة لما وصل إليه مناخ الكوكب، "بدون إدخال تغييرات على مزيج إمداداتنا من الطاقة وكيفية استخدامها لها، ستكون النتيجة مستويات أعلى من انبعاثات الغازات الدفيئة التي يمكن أن تؤدي إلى رفع درجة حرارة الكرة الأرضية بمقدار درجتين متويتين خلال الفترة من العشرين إلى الثلاثين عاماً القادمة، مع ما لذلك من آثار متفاقمة تشمل زيادة العواصف الشديدة وموحات الجفاف والإضرار بالأمن الغذائي والمائي.. ويؤدي استمرار اعتمادنا على الوقود الأحفوري إلى تلوث البيئة وانبعاث كميات هائلة من غازات الدفيئة. ففي الصيف الماضي فقط، تجاوز تركيز انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي مستويات لم تحدث منذ 3 ملايين عام". (راشيل كait، 2014/01/20، موقع البنك الدولي الالكتروني).

وكما "تشير تقارير مجموعة البنك الدولي بعنوان "انخفضا الحرارة" التي تحذر من نوبات متكررة لنقص الغذاء ولاسيما في أفريقيا، تُحذّر الهيئة الحكومية الدولية من مخاطر كبيرة على الأمن الغذائي مع تحول أنماط الطقس وزيادة حدتها في بعض الحالات. ويقول العلماء أن ما يبعث على القلق بدرجة أكبر هو أن غالل المحاصيل ستتخفص سواء أكانت هناك إجراءات للتكيف أم لا... فأكثر من 840 مليون شخص يعانون من نقص حاد في التغذية. ومخزونات الغذاء آخذة في التناقض كنسبة مئوية مما تستهلكه الآن، ويشهد العالم زيادات حادة في أسعار الغذاء وتقلباتها". (راشيل كait، 2014/03/30، موقع البنك الدولي الالكتروني).

## البنك الدولي وتحميل مسؤولية الأزمة للكادحين

طبعاً لا تظهر تقارير البنك الدولي حجم الكارثة البيئية وهو ما يعد استخفافاً واستهتاراً للنظام الرأسمالي وممثليه السياسيين بحجم الخطر المحقق، وفي



إلا أن هذا المعدل العالمي يخفى تباينات وتناقضات صارخة بحيث إذا كان مواطن من أمريكا الشمالية (كندا والولايات الأمريكية) يحتاج إلى أزيد من 9.4 هكتار من أجل تلبية حاجاته واستيعاب نفایاته وهذه المساحة لا تتعذر بالنسبية لمواطن من بوركينافاسو. وإذا افترضنا أن كل مواطني العالم يستهلكون بنفس طريقة سكان شمال أمريكا فسنكرون في حاجة إلى 4 كواكب من حجم كوكب الأرض !!

في 2007 شكلت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي تضم 31 من الدول الغنية 37 في المائة من البصمة الإيكولوجية العامة للإنسانية في حين مساهمة 53 دولة إفريقية إضافة إلى 10 دول آسيان<sup>17</sup> لا تتعذر نسبة 12 في المائة حسب نفس التقرير.

الجدول التالي يعطي البصمة الإيكولوجية لبعض مواطني العالم حسب المناطق :

البصمة الإيكولوجية	المنطقة
9.4 هكتار	أمريكا الشمالية
4.8 هكتار	الاتحاد الأوروبي
2.23 هكتار	المتوسط العالمي
2.2 هكتار	الشرق الأوسط ووسط آسيا

التقرير الأخير الذي أصدرته اللجنة الحكومية الدولية حول تغيرات المناخ<sup>ii</sup> IPCC تتباين في حالة استمرارنا على نفس نمط الإنتاج، التوزيع والاستهلاك الحالي بآثار كارثية قد تصيب كوكبنا خاصة الشعوب الفقيرة و التي لا توفر على الإمكانيات للتأقلم مع التغيرات المتوقعة.

المسؤولية التاريخية للغالبية العظمى من ابعاث غازات الاحتباس الحراري تقع على عائق دول الشمال الصناعية و الشركات الكبرى و على رأسها شركات المحروقات أو ما يسمى بالطاقات المتحجرة (الفحم، البترول والغاز). حيث تراكم هذه الشركات أرباحا خيالية<sup>iii</sup> تجعلها متمسكة بهذا النوع من الطاقة و تقاوم أي تحول قد يهدد مصالحها، تساعدها في ذلك الشركات المرتبطة بها كشركات إنتاج السيارات، بناء السفن، صناعة الطائرات، الصناعة البترول كيماوية...و من الجلي النفوذ السياسي الكبير الذي تتمتع به هذه الشركات في الأوساط الحاكمة بكل من أوروبا و الولايات المتحدة.

كما أن التفاوت الكبير في مستوى التطور الصناعي بين دول الجنوب و دول الشمال منذ ما يزيد عن القرن وبالتالي استغلال كميات ضخمة من الموارد الطبيعية (ماء، هواء، مواد أولية) بعضها غير قابل للتجدد من طرف هذه الأخيرة يجعلها تتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة في تدهور المجالات الحيوية المرتبطة بهذه الأنشطة.

### البصمة الإيكولوجية

من أجل ترجمة تأثيرات الأنشطة الإنسانية على البيئة بشكل مبسط و كذا تبيان مدى التفاوت الكبير لهذا التأثير نظرا لتفاوت مستويات الاستهلاك و التلوث بين دول العالم و حتى داخل نفس الدولة، يعتمد الخبراء مفهوم البصمة الإيكولوجية.

و يعرف ولIAM. E. ريس ، وهو أحد المنظرين لهذا المفهوم : "البصمة الإيكولوجية هي مساحة الأرضي المنتجة والنظام الإيكولوجي اللازم لإنتاج الموارد المستخدمة واستيعاب النفايات الناتجة عن أنشطة مجموعة سكانية"  
و تختلف البصمة الإيكولوجية باختلاف أنماط التنمية و المستويات المعيشية، لكن و منذ سبعينيات القرن الماضي تجاوز الإنسان معدل البصمة الإيكولوجية المتوفر بالنظر إلى مجموع الموارد و الثروات الطبيعية التي يتتوفر عليها كوكب الأرض كما يبين ذلك البيان التالي المأخوذ عن التقرير الأخير لمنظمة WWF : - Living Planet Report 2010 كما يوضح هذا البيان كيف أن معدل البصمة الإيكولوجية ارتفع بأكثر من الصعب بين سنوات 1961 و 2007.

نفس الوقت يعمل أيدلوجيه على تحميل الأزمة للكادحين باستحضارهم لأيديولوجية مالتونسية جديدة تحمل مسؤولية الأزمة البيئية للتزايد الديمغرافي الكثيف وليس لنمط إنتاج غايته الأساسية الربح؛ "إننا صرنا في منطقة مجحولة المعالم. فعدد سكان الأرض يتوجه في زيادة مطردة من 7.1 مليار نسمة اليوم إلى أكثر من 9 مليارات بحلول عام 2050. ومع تنامي أعدادنا، وزيادة تطلعاتنا إلى المشاركة في جني ثمار الرخاء، يتزايد الطلب على الطاقة مع احتياجنا إلى إتاحة منازلنا وشركاتنا وتشغيل مصانعنا ووسائل النقل". (راسيل كait، 2014/01/20، موقع البنك الدولي الإلكتروني).

### هل الأزمة مرتبطة بنوع الطاقة المستعملة؟

هذا ما يسعى أيدلوجيو البنك تسييده وغرسه في العقول؛ " يؤدي استمرار اعتمادنا على الوقود الأحفوري إلى تلوث البيئة وابعاد كميات هائلة من غازات الدفيئة" والتصدي لذلك بالنسبة لهم هو "الانتقال إلى مسار للطاقة منخفض الانبعاثات الكربونية". (راسيل كait، 2014/01/20، موقع البنك الدولي الإلكتروني).

إن الطاقة تبقى طاقة، لكن المحدد في آخر المطاف هو نمط الإنتاج الذي يستعملها، فالبنك يريد الإيمان بإمكانية استعمال عقلاني للوقود الأحفوري داخل نفس النظام الرأسمالي؛ "مطلوب: قيادة براغماتية تعزز عن استخدام الوقود الأحفوري وتتجه نحو الوقود منخفض الكربون". (راسيل كait، 2014/01/20، موقع البنك الدولي الإلكتروني).

إن نمط إنتاج يأخذ كأولوية أساسية تتنمية أرباح أقلية رأسمالية حاكمة، لا يمكن أن تشكل بالنسبة له الاعتبارات البيئية أي هاجس، فالعقلانية الرأسمالية لا يهمها إلا الأرقام والحد الأقصى من الأرباح مع الحد الأدنى من التكاليف، وما دامت الطاقة ذات المورد الأحفوري تضمن ذلك فلا يمكن للنظام الرأسمالي الاستغناء عنها وتعويضها "بالطاقة النظيفة" المعتمدة على التكنولوجيا، مهما بلغت تعهدات حكام العالم في القمم العالمية. فالمشكل بالدرجة الأولى اقتصادي وبالتالي سياسي؛ " التكنولوجيا الخضراء حاليا في مجال الطاقة لا تزال أقل ربحية من أشكال التكنولوجيا الأحفورية والنوية. وسيدوم هذا الوضع بالأقل من 15 إلى 25 سنة. و بالتالي ما لم نخرج من الآلية القائمة على سعي مجموعات إنتاج الطاقة الكبرى إلى الربح، لن نستطيع إيجاد حل لاستبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة المتجدددة. ليس ثمة حل للانتقال الطاقي دون إضفاء طابع عمومي عبر مصادر المجموعات الكبرى متعددة الجنسية المتحكمة في قطاع النفط و الفحم و الغاز الطبيعي". ("هل يمكن للرأسمالية أن تكون خضراء؟"، موقع المناضل، 2012-10-21).

## الدين الإيكولوجي : من يدين لمن؟

نهدف من هذا المقال إلى تقديم مفهوم الدين الإيكولوجي إلى القارئ العربي من أجل تبسيطه و تقريره من المناضلين و المهمتين، خاصة وأن المنطقة العربية تعد من أكثر المناطق في العالم تضرراً من آثار التغيرات المناخية التي يعيشها عالمنا اليوم و التي من المنتظر أن تتحتم بشكل كبير في العشرين سنة القادمة.

إذا كان الجميع تقريباً يعرف الديون المالية التي هي على عاتق الدول الفقيرة في الجنوب اتجاه الدول الغنية و التي ما زالت تمتلك جزءاً كبيراً من ميزانياتها الضعيفة أصلاً مثل المغرب حيث أن خدمة الدين تمتص أكثر من ثلث ميزانية الدولة<sup>١</sup>. فإن القليل من المهمتين يعرف مفهوم الديون الإيكولوجية التي هي على عاتق الدول و الشركات العملاقة في الشمال اتجاه الشعوب الفقيرة في الجنوب.

و قد ازداد مؤخراً اهتمام العديد من المنظمات و المناضلين و المفكرين بالدين الإيكولوجي نظراً لتزايد الوعي بارتباط الأزمة الإيكولوجية التي يعيشها عالمنا اليوم بإشكالية الظلم المناخي و التفاوتات المناخية المرتبطة بذلك بسوء توزيع الخيرات و استغلالها المفرط من طرف أقلية في مكان و زمان محددين في حين أن نتائجها المباشرة و الجانبية تتحملها أغلبية سكان الأرض و حتى الأجيال القادمة.

كما أن هناك وعي متزايد بحتمية تغيير نمط حياتنا الذي أصبح اليوم ضرورة و ليس اختياراً نظراً لحجم الأزمة و النفاذ الحتمي للموارد الرئيسية خاصة الوقود الأحفوري مما سيتتطلب عنه تغير جذري في عاداتنا و تقاليدنا و حتى أخلاقنا.

الهدف من هذا المقال هو تقديم هذا المفهوم للقارئ العربي من أجل تبسيطه و تقريره من المناضلين و المهمتين خاصة وأن المنطقة العربية تعد من أكثر المناطق في العالم تضرراً من آثار التغيرات المناخية التي يعيشها عالمنا اليوم و التي من المنتظر أن تتحتم بشكل كبير في العشرين سنة القادمة.

### من المسئول عن الأزمة الإيكولوجية العالمية ؟

إن الحديث عن مفهوم الدين الإيكولوجي يستدعي بالضرورة تحديد المسئوليات في الأزمة الإيكولوجية الخطيرة التي يعرفها عالمنا اليوم بمختلف تظاهراتها خاصة تلك المسمى ظواهر متطرفة Phénomènes extrêmes (الإعصارات، الفيضانات و الجفاف..). كما أن معظم التقارير العلمية و من بينها

بدل ذلك يسعى ممثلو الرأسمال العالمي إلى تحويل الأزمة البيئية ذاتها إلى مورد للربح من خلال تسليع الأنشطة التي تدعى حماية البيئة، وهذا هو مغزى كل اللعنة الذي يشيره البنك الدولي حول تسعيـر الكربون والضربيـة على الكربون إضافة إلى تنويـعات كثيرة من مقترـحات طلاء الرأسـمالـية باللون الأخـضرـ. لذلك يحتفـظ شعار "غيرـوا النـظام بـدل المناـخ" الذي رفعـه المناـضـلون من أجل عـدـالة منـاخـية إـيـان قـمة كـوبـنـهاـكـنـ بـراـهـنـيـةـ.

### تحويل للمسؤولية

إن كل هذه المقترـحـات تحـوي مـغـزـى سـيـاسـيا رـئـيـسـيا وـهـو إـزـالـة عـبـئـ التـحدـيـ المناـخيـ عنـ "الـمـنـتـظـمـ الدـولـيـ" وـقـمـمـهـ الـبعـيـدةـ جـداـ عـنـ سـطـحـ الـبـحـرـ، وـتـحـوـيلـهاـ إـلـىـ "الـمـجـتمـعـ المـحـلـيـ" وـالـقـطـاعـ الـخـاصـ. بـحسبـ "مـدـوـنـةـ الـبـنـكـ الدـولـيـ، يـوـضـحـ تـقـرـيرـ "حـالـةـ وـاتـجـاهـاتـ سـوقـ الـكـربـونـ 2014ـ"ـ، الـذـيـ صـدـرـ خـلـالـ مـعـرـضـ الـكـربـونـ الـحادـيـ عـشـرـ فـيـ كـوـلـونـيـاـ، أـلـمـانـيـاـ، أـنـهـ فـيـ حـينـ أـنـ الـمـفـاـوـضـاتـ الـدـولـيـةـ قـدـ تـتـسـمـ بالـبـطـءـ، فـإـنـ الـبـلـادـاـنـ وـالـمـدـنـ تـتـحـركـ عـلـىـ مـسـارـ تـسـعـيـرـ الـمـنـاخـ، فـالـبـنـكـ الدـولـيـ يـعـتـبـرـ أـنـ "الـعـمـلـ الـمـحـلـيـ لـدـيـهـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ التـتـلـبـ عـلـىـ الـفـجـوةـ الـتـنـظـيمـيـةـ الـدـولـيـةـ مـنـ خـلـالـ تـعـزـيزـ الـاستـثـمـارـاتـ الـمـوجـهـةـ مـنـخـفـضـةـ الـكـربـونـ.."ـ. (ـصـحـيـفـةـ الـوـسـطـ الـبـحـرـيـيـةـ - الـعـدـدـ 4287ـ - 03ـ 06ـ 2014ـ).

ذلك طبيعـيـ، ما دامت جـمـيـعـ الـدـوـلـ فـيـ الـقـمـمـ الـعـالـمـيـةـ لـمـ تـسـطـعـ الـوـفـاءـ بـالـتـزـامـاتـ تـقـلـيـصـ الـأـبـعـاثـ الـغـازـيـةـ الـمـسـبـبـةـ لـلـاحـبـاسـ الـحرـارـيـ، وـمـاـ دـامـتـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـدـوـلـةـ الصـنـاعـيـةـ الـأـوـلـىـ فـيـ الـعـالـمـ- تـرـفـضـ الـانـضـمـامـ إـلـىـ تـلـكـ الـاـتـقـاـيـاتـ، فـجـوـبـ أـبـوـبـاماـ عـلـىـ سـؤـالـ تـوـمـاسـ فـرـيـدـمـانـ أـحـدـ كـتـابـ الـأـعـمـدـةـ بـصـحـيـفـةـ نـيـوـيـورـكـ تـاـيـمـزـ: "ـمـاـ هـوـ الشـيـءـ الـواـحـدـ الـذـيـ لـاـ تـرـازـ تـوـدـ أـنـ تـرـاناـ نـقـوـمـ بـهـ لـلـتـصـدـيـ لـتـغـيـرـ الـمـنـاخـ؟ـ"ـ كـانـ هـوـ: "ـأـنـ نـكـوـنـ قـادـرـينـ عـلـىـ تـسـعـيـرـ تـكـلـفـةـ اـبـعـاثـ الـكـربـونـ.."ـ. (ـمـاـذـاـ يـعـنـيـ تـسـعـيـرـ الـكـربـونـ؟ـ 11/06/2014ـ، مـوـقـعـ الـبـنـكـ الدـولـيـ الـالـكـتروـنـيـ).

لا ضـيرـ إـذـ منـ تـحـوـيلـ الـاتـجـاهـ نـحـوـ أـقـلـ الـمـتـسـبـبـينـ فـيـ هـذـهـ الـأـبـعـاثـ أـيـ المـدـنـ وـدـوـلـ الـعـالـمـ الـثـالـثـ لـنـطـبـيقـ تـسـعـيـرـ الـكـربـونـ وـتـحـوـيلـهـ إـلـىـ سـوقـ مـرـبـحةـ.

### ما نـقـصـدـ بـتـسـعـيـرـ الـكـربـونـ؟

بالـنـسـبـةـ لـلـبـنـكـ الدـولـيـ "ـيـسـاعـدـ تـسـعـيـرـ الـكـربـونـ عـلـىـ إـعادـةـ تـحـمـيلـ عـبـءـ الـضـرـرـ النـاجـمـ عـنـ اـبـعـاثـ الـغـازـاتـ الـدـفـيـعـةـ عـلـىـ الـمـسـؤـلـيـنـ عـنـهـاـ وـالـذـينـ يـمـكـنـهـمـ التـقـلـيلـ مـنـ الـأـبـعـاثـ."ـ لـذـكـ يـدـعـوـ الـبـنـكـ الدـولـيـ الـحـكـومـاتـ فـيـ جـمـيـعـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ إـلـىـ مـسـانـدـةـ تـسـعـيـرـ الـكـربـونـ لـخـفـضـ الـأـبـعـاثـ. (ـمـاـذـاـ يـعـنـيـ تـسـعـيـرـ الـكـربـونـ؟ـ 11/06/2014ـ، مـوـقـعـ الـبـنـكـ الدـولـيـ الـالـكـتروـنـيـ).

راشيل كايت بموقع البنك الدولي الإلكتروني، متاجلة جوهر التناقض المأساوي بين "العقلانية الجزئية داخل المقاومة الاحتكارية واللاعقلانية الاجتماعية الإجمالية"، هذه العقلانية التي تحسب أدق الحساب تكلفة إنتاج صناعة الأسلحة التدميرية والاهتمام بقيمتها التبادلية دون الالتفات إلى قيمتها الاستعملية؛ الحروب وتدمیر البيئة.

على أموزاي

تدعو حركات النضال من اجل البيئة إلى خفض جذري للانبعاثات الغازية بمعدل لا يقل عن 70% في أفق 2050، وبدل ذلك يدعو البنك الدولي إلى وضع سقف لهذه الانبعاثات وتحويل حقوق الدول التي لا تصل إلى ذلك السقف إلى سوق لبيع حقوق الكربون لتلك الدول التي يتجاوز فيه الانبعاث السقف المتفق عليه.

"إن أسواق الكربون هي المجال الذي يتم من خلاله مقايضة إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون أو ما يعادلها من الغازات الدفيئة. ويمكن لبلد أو منطقة أو مدينة تنظيم التلوث الناجم عن إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري من خلال إنشاء سوق مالي لمقايضة الكربون يعمل على أساس ما يعرف بـ cap-and-trade أو "وضع حد أقصى للانبعاثات- والمتجارة بها". ووفقاً لذلك، تُحدّد الجهات الرسمية المعنية الحد الأقصى المسموح به من إنبعاثات الكربون أو مكاففتها الناجمة عن النشاطات الصناعية. ويمكن للمنشآت الصناعية التي تنتج كمية أقل من هذا الحد المسموح به من الإنبعاثات أن تبيع الفرق من خلال ما يسمى بائتمانات الإنبعاثات الكربونية (يعادل كل ائتمان طنًا من الكربون أو مكاففته من الغازات الدفيئة)، بينما على المنشآت التي تنتج أكثر من هذا السقف المسموح به أن تشتري ائتمانات الإنبعاثات الكربونية من أسواق الكربون حتى يُسمح لها بإنتاج الكميات الزائدة من الإنبعاثات. وهذا يعني أنه يمكن للمنشآت التي تنتج إنبعاثات كربون أقل من الحد المسموح به أن تكسب المال، بينما تضطر تلك التي تنتج أكثر من الحد المسموح به أن تدفع المال."

(نورهان الكردي، 28 آذار 2013، مركز دراسات البيئة).

بشكل عام، معروف أن هناك نوعين من سياسات تسعير الكربون، أحدهما على المستوى الوطني، مثل الذي تنتهجه أستراليا حالياً، والأخر من خلال فرض رسوم على الواردات التي تحوي محتوى كربوني، أو إنبعاثات كربونية، مثل الذي انتهجه الاتحاد الأوروبي تجاه وارداته من النفط، أو تجاه الطيران العابر لقاراته في 2012. ("سياسات المناخ: التأثيرات الاقتصادية والسياسية لضررية الكربون في أستراليا"، بقلم: مصطفى عيد مصطفى، الأهرام الرقمي يناير 2012، المصدر: السياسة الدولية).

إن وهم شعار "الملوث يدفع الثمن" يفتأ الأعين، فرأس المال الذي حرره الهجمة البوليفالية لنهاية السبعينيات يتقن جيدا التملص من جميع الالتزامات الاجتماعية والضربيّة والقانونية، فما الذين سيمعنهم من التملص من الالتزامات البيئية، خصوصاً أن تطبيق "تسعير الكربون" يعتبر مبدأ اختيارياً وليس هناك من قانون دولي يلزم بذلك: "ويساعد تسعير الكربون على إعادة تحميل عبء الضرر على المسؤولين عنه، والذين يمكنهم الحد منه. وبدلًا من إملاء أسماء الجهات التي يجب أن تخفض إنبعاثات الكربون ومكانتهم وكيفية ذلك، فإن تسعير الكربون

يعطي إشارة اقتصادية ويقرر الملوثون بأنفسهم ما إذا كانوا سيجدون من الانبعاثات، أو يجدون من نطاق نشاطهم المسبب للتلوث أو التوقف عنه أو الاستمرار في التسبب في التلوث ودفع الثمن". ("ماذا يعني تسعيـر الكربون؟"، 11/06/2014، موقع البنك الدولي الالكتروني).

لقد تحول تسعيـر الكربون إلى سوق ضخمة يدر الأرباح وفي نفس الوقت يعطي وهما بأن الدول التي تبيع حقوق الكربون والتي تشتريها تحد من الانبعاثات، في حين أن كل ذلك مجرد خدعة "سوقية" يعوض فيه الذي ينفث أكثر تلك الدول التي لا تساهـم أصلـاً بأـي انبعـاثات.

يوضح نورهان الكردي في مقاله "ما هي أسواق الكربون؟" أن "سعر ائتمان الكربون اليوم يتراوح ما بين 20 و 35 دولار للطن من الكربون أو مكافئه من الغازات الدفيئة، ومن المتوقع أن ترتفع الأسعار إلى 65 دولار بحلول عام 2050. وتقدر قيمة نظم تجارة الانبعاثات في العالم تقدر بنحو 30 مليار دولار وفي عام 2011 وصلت عمليات التداول في أسواق الكربون إلى 10.3 مليار طن من الكربون أو مكافئه من الغازات الدفيئة بقيمة تداول تبلغ 176 مليار دولار ، فقد تم افتتاح ما مجموعه ثمانى أسواق جديدة للكربون عام 2013، وتم تدشين سوق آخر في أوائل عام 2014. وبهذه الإضافات، فإن قيمة نظم تجارة الانبعاثات في العالم تقدر بنحو 30 مليار دولار، وتضم الصين الآن ثانـي أكبر سوق للكربون في العالم، وهي تغطي ما يعادل 1115 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، بعد برنامج الاتحاد الأوروبي للاتجار في الانبعاثات، ويصل سقفها إلى 2039 مليون طن من مكافئ ثانـي أكسـيد الكربـون عام 2013". ("تقرير جديـد يبيـن تزاـيد استـخدام تسـعيـر الكـربـون"، 28/05/2014، موقع البنك الدولي الالكتروني).

وبالنسبة للبنك الدولي يمثل عمل القطاع الخاص أمرا حاسـماً لأـي حل من الحلول: "فالتحول التكنولوجي والاقتصادي والمؤسسي والسلوكي الكبير نحو تنمية منخفضة الكربون يعد ضرورة لتجنب ارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم بأـكـثر من درجتين مئويـتين فوق مستويـات ما قبل الثورة الصناعـية، والوقـت يـمثل عـنصـراً أساسـياً في هذا الصـدد".

لكن الاعتقاد بإمكان محاربة ظاهرة ناتجة عن السوق بتوسـيع السوق أمر عـبـنيـ، ولا يـؤـدي إـلـى تـشوـيه وـعيـ الحـركـاتـ المناـضـلةـ منـ أجلـ عـدـالـةـ بيـئـيـةـ وـيـتيـحـ الفـرـصـةـ لـلـبـنـكـ الدـولـيـ لـاخـتـرـاقـهـ بـخطـابـاتهـ المرـتـبـطـ بـنوـيـاـ القـطـاعـ الخـاصـ الحـسـنـةـ:ـ فـرضـ سـعـرـ عـلـىـ انـبعـاثـاتـ الكـربـونـ.ـ فـفـرضـ سـعـرـ مـرـتفـعـ وـواـضـحـ عـلـىـ انـبعـاثـاتـ الكـربـونـ منـ شـائـنـهـ تـحـفـيـزـ الشـرـكـاتـ عـلـىـ الـاستـثـمـارـ فـيـ مـصـادـرـ الطـاـقةـ منـخـفـضـةـ الكـربـونـ وـالتـكـنـوـلـوـجـيـاـ ذـاتـ الصـلـةـ،ـ وـيـحدـ منـ الـطـلـبـ عـلـىـ الـوقـودـ الأـحـفـوريـ..ـ وـيـدـرـ رـؤـسـاءـ تـسـعيـرـ الكـربـونـ الطـمـانـيـةـ وـيـحـقـقـ تـكـافـئـ الـفـرـصـ أـمـامـ الجـمـيعـ.ـ وـيـدـرـ رـؤـسـاءـ

## الربح حرباء.. قد يكون أخضر لكنه مدمر

كل المحاولات لجعل الرأسمالية خضراء أدت إلى عكس المأمول وإلى تدمير أكثر للبيئة، فتجارب الوقود الأخضر مثلاً أدت عموماً خلال السنوات العشر الماضية إلى تقليل مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وانعكسـت سـلـباً عـلـىـ الأمـنـ الغـذـائـيـ بالـنـسـبـةـ إـلـىـ كـثـيرـ منـ النـاسـ لـاسـيـماـ فـيـ الـبـلـدـانـ النـاميـةـ.ـ وـمـنـتجـاتـ الزـرـاعـةـ العـضـوـيـةـ التـيـ نـمـتـ خـلـالـ السـنـوـاتـ العـشـرـينـ،ـ لـاـ يـسـتـطـعـ حتـىـ مـتوـسطـهـ الـحـالـ اـقـتـاءـهـاـ الـيـوـمـ لـأـنـ أـسـعـارـهـاـ مـرـتفـعـةـ أـكـثـرـ مـنـ الـلـزـومـ وـلـأـنـ أـنـصـارـ الـزـرـاعـةـ الـمـكـتـفـةـ لـاـ يـرـاـلـونـ يـضـيقـونـ عـلـىـ الـخـنـاقـ فـيـ كـلـ مـكـانـ لـيـوـاـصـلـواـ كـسـبـ مـزـيدـ مـنـ الـأـرـبـاحـ عـلـىـ حـسـابـ الـبـيـئـةـ وـالـمـسـتـهـلـكـ.

## الحل ليس تكنوقراطيا بل سياسيا بمضمون اقتصادي واجتماعي وبيئي

يعمل البنك الدولي وأيديولوجيه على تصوير حل الأزمة البيئية على أنها مجرد إجراءات تقنية وتدابير محضر مالية، مع الإبقاء على نفس نمط الاقتصاد والإنتاج والتوزيع الذي كان جذر الأزمة البيئية والتغيرات الهائلة في المناخ. فالمطلوب هو نظام يضبط الإنتاج وفق حاجات السكان، ويأخذ بالحسبان حدود المنظومات البيئية وتأثير تجدد الموارد، وليس حسب ربح المقاولين الخواص.. وهو منطق مستبعد لدى البنك الدولي ويحتاج إلى ميزان قوى اجتماعي وسياسي نابع من الأسفل وليس قائما على التوايا الحسنة لمن هم في الأعلى أو القطاع الخاص. فـ"القانون الدولي لا يزال عاجزا عن الإلزام بالتطبيق تحت ضغط المصلحة الرأسمالية واستمرار الدول الصناعية الكبرى في الموازنة بين الكلفة الاقتصادية الناجمة عن الالتزام بالتعهدات والتكلفة البيئية الناجمة عن مواصلة تطبيق التكنولوجيا الملوثة للبيئة". ("قمة كانكون والوعود الرأسمالية الخضراء"، الشروق أونلاين، بشير مصطفى).

إن العقلانية الرأسمالية قد بلغت حدودها ولا يمكن أن تكون حلاً للأزمة البيئية، مهما تنوّعت وتعدّت المشاريع التي يطرحها ممثّلوها في القمم العالمية من استخدام التكنولوجيا لإنتاج الطاقة النظيفة؛ فـ"محرك نمط الإنتاج الرأسمالي هو تراكم رأس المال بواسطة تحقيق ورسملة الربح. والاكتشافات العلمية لا تجد مجالاً للتطبيق في سيرورة الإنتاج إلا إذا كانت مربحة. لذا لا يصح اعتبار العلم في ظل الرأسمالية الجديدة قوة منتجة مباشرة. فـ"تطبيقه على الإنتاج خاضع اليوم أكثر من ذي قبل لضرورات الربح". (بلترة العمل الذهني، الفصل الثالث من كتاب "الطلبة والمثقفون وصراع الطبقات"، منشورات لابريش- 1979، تعرّيف جريدة المناضل-ة).

"نحن نحتاج إلى حلول براغماتية تقوم على حقائق وعقلانية وتنسم بالفعالية لتغيير اتجاه المسار الذي قادنا إلى منطقة الخطر"، هذا ما كتبته

الشركات باطراد المخاطر التي يشكلها تغير المناخ على قطاعاتهم، وعلى نماذج أنشطة أعمالهم، وسلامسل التوريد والموارد". (راسيل كايت، 2014/01/20، موقع البنك الدولي الالكتروني).

### هل يستطيع تسعير الكربون الحد من الانبعاثات؟

الجواب طبعاً لا. فالطابع اللا إلزامي للخيار يحد من فرضه على الملوثين الكبار على المستوى العالمي الذين يعتبرونه نوعاً من "التسعير العقابي"، وحتى أستراليا نفسها التي سبق لها تطبيقه تجد نفسها "مضطورة للتخلص من مشروع الدولة الرائد لتسعير الكربون، في إجراء من شأنه أن يُصدر إشارة سلبية للدول الأخرى التي تمتلك خططاً لتجارة الكربون أو تسعيره". (Diringer, Nature 501, 307–309; 2013)

إن آلية السوق لا تستطيع معالجة اختلالاتها ذاتها، فبالآخرى أن تعالج اختلالات البيئة، وسيتحول سوق الكربون إلى ميدان للمضاربة وأرباح البورصة دون أن يتم محاربة احتصار الكوكب الأرضي. ويدعى البنك الدولي أن تسعير الكربون سيدفع القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع الطاقة النظيفة، لكن هذا الاستثمار موجود، وحتى ذو مردودية عالية. "لكن الأمر لا يتعلق بهذا！ المطلوب معرفة ما إن كان محمل الرساميل التي تشكل الرأسمالية قادرة على احترام حدود الموارد".

### الضريبة على الكربون

الآلية الأخرى التي يدعى البنك الدولي أن بإمكانها خفض الانبعاثات هي "الضريبة على الكربون": "تمثل ضريبة الكربون نهجاً أكثر بساطة. حيث أنها تحدد سعراً للكربون بشكل مباشر عن طريق تحديد سعر ضريبة على انبعاثات غازات الدفيئة أو - بشكل أعم - على محتوى الكربون بالوقود الأحفوري. وتختلف ضريبة الكربون عن نظم الاتجار في الانبعاثات من حيث أنها لا تحدد مسبقاً ناتج الحد من الانبعاثات المرتبطة بها، ولكنه محدد بالنسبة لسعر الكربون". ("ماذا يعني تسعير الكربون؟"، 2014/06/11، موقع البنك الدولي الالكتروني).

ونفس الملاحظة تسجل هنا على هذه الضريبة فهو ليس قرار دولياً ملزماً بل متروكاً لطوابع الحكومات وبشكل تدريجي: "تحقق ضرائب الكربون مكاسب باطراد على الأرض. فقد تم تطبيق ضرائب جديدة على الكربون في المكسيك وفرنسا عام 2013. وفي أمريكا الشمالية، تبحث ولايات أوريغون وواشنطن خيارات لتسعير الكربون (e) لتنضم بذلك إلى كاليفورنيا وكبيك وكولومبيا البريطانية في جهود متضارفة للتصدي لتغير المناخ". ("تقرير جديد يبين تزايد استخدام تسعير الكربون"، 2014/05/28، موقع البنك الدولي الالكتروني).

إن الضريبة على الكربون لا تعني بالضرورة تخفيضاً للانبعاثات الغازية، ولكنه يعني أن الشركات المفروضة عليها هذه الضريبة ستدرجها في تكاليف الإنتاج وتحمل المستهلك النهائي تكلفتها، وهو ما أشار إليه مصطفى عيد مصطفى بـ"آلية المرونة وقدرة المنتج على نقل العبء الضريبي، أو جزء منه إلى المستهلك النهائي"، وهو ما حدث مع "برنامج تداول الانبعاث" بدءاً من عام 2012، الذي بمقتضاه تم فرض ضريبة كربون 15% من نسبة انبعاث الكربون على شركات الطيران العابرة للقارة الأوروبية، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف وأسعار الطيران في العالم.

"وتلعب المرونة دوراً في مدى تحمل المنتج لعبء الضريبة أو جزء منها، ونقلها للمستهلك النهائي. ومن ثم، نشهد ارتفاعاً في الأسعار على الأقل في الأجل القصير، مما يولد ضغوطاً تصحيمية، وقد تشجع منتجين آخرين على الدخول في حلبة الإنتاج على عكس ما تسعى إليه الضريبة ذاتها، أو قد تشهد ضغوطاً على المنتج، خاصة الذي يحقق أرباحاً هامشية، فيخرج من حلبة الإنتاج والمنافسة". ("سياسات المناخ: التأثيرات الاقتصادية والسياسية لضريبة الكربون في أستراليا"، بقلم: مصطفى عيد مصطفى، الأهرام الرقمي يناير 2012، المصدر: السياسة الدولية).

كما سبق لهذه الضريبة أن اعترضتها صعوبات الالتزام والتطبيق، فقد سبق للاتحاد الأوروبي في مطلع التسعينيات أن فرض رسمياً ضريبة على وارداته التي تحوي محتوى وانبعاثات كربونية التي تمثلت في وارداته من النفط. ولكن نتيجة ضغط من اللوبي الصناعي ومفاوضات مع دول الخليج، واجهت هذه السياسة صعوبات جمة- إلا على فترات- فضلاً عن تحفظات بريطانيا تجاه ضريبة الكربون، منوهة إلى أنها عمل من أعمال السيادة، فضلاً عن معارضه المجموعة الرباعية الأضعف اقتصادياً وأصحاب الأزمة الحالية (إسبانيا- البرتغال- اليونان- أيرلندا).. وبعد أن أعلن الرئيس الفرنسي، ساركوزي، عزمته فرض ضريبة للكربون بواقع 17 يورو على كل طن من ثاني أكسيد الكربون، ألمحت الشركات إلى أن الأمر سيؤثر في قدراتها التنافسية ورفضها المجلس الدستوري الفرنسي. ("سياسات المناخ: التأثيرات الاقتصادية والسياسية لضريبة الكربون في أستراليا"، بقلم: مصطفى عيد مصطفى، الأهرام الرقمي يناير 2012، المصدر: السياسة الدولية).

على كل حال لا يمكن لهذه الضريبة أن تضع حداً لأزمة البيئة الشاملة والتي تعتبر وجهاً من أوجه أزمة المنظومة الرأسمالية، فـ"فرض تلك الضريبة لا يعني بالضرورة إحداث تغييرات في نمط الإنتاج وعادة ما يكون مقدار العبء الضريبي ضعيفاً بالنسبة لامكانيات المنشأة". ("دول الغرب تخفض انبعاثات الكربون 80% بحلول 2050"، إيمان الجندي، 24-04-2014، موقع الوفد الالكتروني).